

تحليل وقياس العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري⁽²⁾

زينب جبار عبد الحسين الدعيمي⁽¹⁾

المستخلص :

يتناول البحث العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية، وكيف يمكن أن يؤثر الوهم المالي في الاستدامة المالية بشكل سلبي، من خلال اخذ مؤشرات رئيسة لكل من المفهومين فتمثلت مؤشرات الوهم المالي (مؤشر دقة التخصيص و مؤشر إنتاجية الانفاق العام ومؤشر الحيز المالي و مؤشر الانضباط المالي) في حين تم اختيار مؤشرات للاستدامة المالية تمثلت (نسبة الدين الى انتاج المحلي الإجمالي و مؤشر الفجوة الضريبية) وركزت فرضية البحث على ان للوهم المالي انعكاسا وبشكل سلبي على الاستدامة المالية ومع وجود الوهم المالي فإنه لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية كما افترضت الدراسة ان للوهم المالي تأثيرا على الاستدامة المالية ، وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات من بينها، ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة، وعدم الاعتماد على الإيرادات الريعية التي تتسم بالتذبذب نتيجة لارتباطها بعوامل خارجية خارج حدود الاقتصاد المحلي، مما يتسبب في عدم كفايتها لمجابهة الإيرادات، ومن ثم التوجه نحو مصادر أخرى من الإيرادات ومنها الدين العام .

Abstract

The research deals with the relationship between financial illusion and financial sustainability and how financial illusion can negatively affect financial sustainability, by taking the main indicators for each of the two concepts. The financial illusion indicators were represented by (the allocation accuracy index, the public spending productivity index, the financial space index, and the financial discipline index), while financial sustainability indicators were chosen, which were (the debt-to-GDP ratio and the tax gap index). The research hypothesis focused on the fact that financial illusion has a negative impact on financial sustainability, and with the presence of financial illusion, financial sustainability cannot be achieved. The study also assumed that financial illusion has an impact on financial sustainability. The study reached a number of conclusions, including the necessity of diversifying the state's public revenue sources and not relying on rentier revenues, which are characterized by fluctuations as a result of their association with external factors outside

the local economy, which causes their insufficiency to confront revenues and then moving towards other sources of revenues, including public debt.

المقدمة

تعد نظرية الوهم المالي من النظريات التي اهتمت بتفسير التوسع المبالغ في الانفاق العام؛ إذ إنّ الوهم المالي يتحقق عندما لا يكون لدى دافعي الضرائب أي تصور واضح عن الإيرادات الحكومية ويصاحبها فشل من قبل الحكومة في تصويب دقة النفقات العامة ومن ثم يتحقق الوهم المالي عندما تبدو كلفة النفقات التشغيلية اقل مما هي عليه فعلا. وفي ظل عدم دقة المعلومات أو غيابها تنعدم القدرة لدى الافراد على الربط بين النفقة العامة و مردودها وانعدام الرغبة في مراقبة الانفاق العام و محاسبة الحكومة. وهذا يؤدي بالأفراد الى مطالبة الحكومة بمزيد من الانفاق العام مما يؤدي الى التوسع غير الكفوء في النفقات العامة وهذا من مصلحة الطبقة السياسية بالدرجة الأولى، مما يؤدي الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة، وتزايد معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة الى ارتفاع العجز في الميزان التجاري مما يؤثر سلبا على أوضاع الدين العام والاستدامة المالية. كما ان زيادة الفجوة بين الموازنة المخططة والفعالية وانخفاض إنتاجية الانفاق تعد مسببات رئيسة في ظهور الوهم المالي .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي : (هل للوهم المالي تأثير وبشكل سلبي على الاستدامة المالية ؟) .

فرضية البحث

يفترض البحث ان للوهم المالي تأثير سلبي على الاستدامة المالية من خلال مؤشرات كل من الوهم المالي و الاستدامة المالية .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان تأثير مؤشرات الوهم المالي على مؤشرات الاستدامة المالية ولما لها من دور سلبي في عرقلة عملية تحقيق الاستدامة المالية .

منهجية البحث

اتبع الأسلوب التكاملي الوصفي (الاستنباطي) – الاستقرائي من خلال استعمال الأسلوب الوصفي التحليلي لإعطاء خلفية نظرية عن المتغيرين مع دراسة مسار التأثير بينهما وتحليلهما كما يعتمد الأسلوب الاحصائي في تقدير المؤشرات الكمية والأسلوب القياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرين .

هيكلية البحث

تضمن البحث ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول مفهوم الوهم المالي و مؤشرات الوهم المالي أما المطلب الثاني تناول مفهوم و مؤشرات الاستدامة المالية في حين تناول المطلب الثالث قياس أثر الوهم المالي على الاستدامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) .

المطلب الأول // مفهوم و مؤشرات الوهم المالي

أولاً :- مفهوم الوهم المالي

يعرف الوهم المالي على أنه الظاهرة التي تحدث عندما لا يكون دافعوا الضرائب أو الافراد على دراية بالواقع المالي أي انهم لا يعرفون مقدار ما يتلقونه من الدولة من الخدمات العامة أو كم يدفعون لها من الضرائب⁽¹⁾ . في حين عرفه البعض على أنه الحالة التي لا يتمكن فيها الافراد (دافعوا الضرائب) من الربط أو فهم العلاقة بين المنافع التي يحصلون عليها من عملية الانفاق العام والمتمثلة بالسلع والخدمات العامة وتكاليف الانفاق العام المتمثلة بالضرائب⁽²⁾ . في حين ركز البعض على جانب الإيرادات فقط فلذلك تم تعريف الوهم المالي على أنه الحالة التي يكون فيها الافراد على خطأ في تقدير السعر الضريبي للسلع والخدمات العامة أي تكون أقل من قيمتها الحقيقية⁽³⁾ . أما البعض الآخر ركز على بيان جانب الانفاق فقط في مفهوم الوهم المالي ومن ثم تم تعريف الوهم المالي على أنه اتجاه الأفراد أو ميلهم المنتظم في التقليل من التكاليف للسلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام ومن ثم تتم مطالبة القطاع الحكومي بمزيد من الخدمات العامة⁽⁴⁾ . ويعرف أيضا على انه حالة الفشل في تصويب دقة النفقات العامة⁽⁵⁾ .

ثانياً:- مؤشرات الوهم المالي

1- مؤشر دقة التخصيص

يعمل مؤشر دقة التخصيص على قياس الانحرافات في اجمالي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية والمتوقعة مقابل اجمالي الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة ويمكن احتساب مؤشر دقة التخصيص للنفقات والإيرادات العامة كما يلي :-

$$\text{مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة} = \frac{\text{اجمالي الإيرادات العامة الفعلية للسنة}}{\text{الإيرادات العامة المخطط لها}} \times 100\%$$

⁽¹⁾ Martin Baekgaard and Jens Blom-Hansen ، " Cause of fiscal illusion ، Articl in public Budgeting and Finance " ، Aarhus University ، June ، 2016 ، p5

⁽²⁾ See in that :-

- Peter M.Mittas and Geoffrey K.Turnbull ، " Grant illusion ، Tax illusion ، and local Government spending " ، puplic Finance Review ، volume (29) ، Issue (5) ، September ، 2001 ، p347 .

- Domenico Da Emopli ، " The Theory of Fiscal illusion in a constitutional perspective " ، Puplic Finance Review، volume (30) ، Issue (5) ، September، 2002 ، p378 .

⁽³⁾ Norman Gemmell and other's ، " Tax perceptions and demand for public Expenditure : evidence from Uk micro – data " ، European Journal of Political Economy ، February ، 2003 ، p794 .

⁽⁴⁾ Rune Soren sen ، " Fiscal illusion : nothing but illusion ? " ، European Journal of political Research ، Klumrer Academic publishers ، printed in the Nether lands ، 1992 ، p280 .

(⁵) مظهر محمد صالح ، " نظرية الخيار العام والوهم المالي . . . ومضة في سلوك المالية العامة العراقية " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (72) ، المجلد (20) ، 2022 ، ص 2 .

مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة = إجمالي النفقات العامة الفعلية للسنة ÷ النفقات العامة المخطط لها × 100% ⁽⁶⁾.

فإذا كانت الأرقام الفعلية تتناسب بشكل دقيق مع الأرقام التي تم تحديدها مسبقاً في الموازنة العامة للدولة فإن مؤشر دقة التخصيص يكون عالي ، أما إذا كان هناك انحراف كبير بين الأرقام الفعلية والتخطيطية فإن ذلك يشير إلى عدم الدقة في التخصيص .

ويمكن اعتماد مؤشر دقة التخصيص كأحد المؤشرات المستخدمة لقياس الوهم المالي فكما هو معروف أن مؤشر دقة التخصيص يساعد على تقييم مدى توافق الإيرادات و النفقات الفعلية مع التخطيطات المالية المحددة في الموازنة العامة للدولة ، فعندما يكون هناك انحراف كبير بين الأرقام الفعلية و المخططة فهنا ينشأ الوهم المالي والذي يحدث عندما تبدو الأوضاع المالية أفضل مما هي عليه فعلاً بسبب تقديرات غير دقيقة للإيرادات و النفقات العامة مما يؤدي إلى تلافي العجز وزيادة الفائض المالي ومن ثم يتم الاعتماد مستويات غير واقعية من النفقات والإيرادات العامة . لذلك يعد مؤشر دقة التخصيص للموازنة العامة أداة مهمة لتقليل احتمالية حدوث الوهم المالي من خلال العمل على تقييم و مراقبة مدى توافق الأرقام المالية الفعلية مع التخطيطات المالية المعتمدة .

2- إنتاجية الانفاق العام

تعرف الإنتاجية بأبسط مفاهيمها على أنها العلاقة بين الإنتاج والمدخلات التي تستعمل في ذلك الإنتاج ⁽⁷⁾ . أي أن الإنتاجية تعبر عن العلاقة بين الكمية المنتجة من سلعة معينة وكمية عوامل الإنتاج المستخدمة في تحقيق الإنتاج ، كما أن الإنتاجية لا تقتصر فقط على السلع وإنما تشمل كل من السلع والخدمات المنتجة حيث يمكن أن تقيس الإنتاجية الخدمات التي يقدمها شخص أو مؤسسة ما ⁽⁸⁾ ، مما سبق نستنتج أن إنتاجية الانفاق العام هي عبارة عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و معدل نمو الانفاق العام وتقاس الإنتاجية وفقاً للمعادلة الآتية :-

إنتاجية النفقات العامة = التغير في النفقات العامة / التغير في الناتج المحلي الإجمالي

إذ توضح لنا إنتاجية الوحدة الواحدة من الانفاق العام عن طريق أثر هذه الوحدة في الناتج المحلي الإجمالي ، أي كم يزيد الناتج عندما يزداد الانفاق بمقدار وحدة واحدة فقد تكون الإنتاجية موجبة أو سالبة أو مساوية للصفر ، فعند زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة وزيادة الناتج بمقدار موجب نقول بأن الانفاق العام منتج بمقدار معين (أكبر من الصفر) ، أما إذا ازداد الانفاق ولم يتغير حجم الناتج فنقول بأن إنتاجية الانفاق مساوية للصفر أي أنه غير منتج ، أما عندما يزداد الانفاق العام وينخفض حجم الناتج فهنا نقول أن إنتاجية الانفاق العام سالبة (أصغر من الصفر) أي أن الناتج لا يستجيب للانفاق العام ومن هنا تكون لدينا ثلاث حالات لإنتاجية الانفاق العام ⁽⁹⁾ .

⁽⁶⁾ تقرير الاداء المالي عن تنفيذ الموازنة العامة للجهات الاتحادية للنصف الاول من السنة المالية 2014 ، وزارة المالية ، الامارات العربية المتحدة - 2014 ، ص 17 .

⁽⁷⁾ Stefan Tangen ، " Under standing the concept of productivity " ، Asia pacific Industrail Engineering and Management systems conference ، the Royal Institute of Technology ، Stockholm ، Sweden ، 2002 ، p1 .

⁽⁸⁾ Gboyega AOyerani ، " Concept and Measurment of productivity " ، University of Ibadan ، Department of economic ، p1-3 .

⁽⁹⁾ زينب جبار عبد الحسين الدعيمي ، " إنتاجية الانفاق العام واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2018 ، ص 17 .

ويمكن الاستدلال على وجود الوهم المالي من خلال انتاجية الانفاق العام فعندما تنعدم انتاجية الانفاق العام يحدث الوهم المالي لأنه مع حدوث الوهم يكون الانفاق غير كفوء بالإضافة الى وجود هدر غير مبرر، ومع تحقق انتاجية الانفاق العام ترتفع كفاءة الانفاق العام ويتم توجيهه نحو الابواب الأكثر انتاجية ومن ثم يتم الحد من الوهم المالي . أي ان الوهم المالي لا يمكن ان يحدث مع الإنتاجية الموجبة للانفاق العام ، في حين ان الوهم المالي يظهر جليا بوجود إنتاجية صفرية أو سالبة للانفاق العام .

3- الحيز المالي

يمكن تعريف الحيز المالي على أنه توفر حيز في الميزانية يسمح للحكومة بتوفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات المطلوبة دون أي مساس باستدامة المركز المالي للحكومة؛ إذ أن فكرة الحيز المالي تتلخص بتوفير موارد اضافية لتمويل الانفاق العام . إذا تم استغلال الدين العام فيجب تقسيم الغرض من الانفاق العام اللازم لأجله وتأثيرها على معدل النمو الاساسي من خلال تأثيره على قدرة البلد على توليد الإيرادات اللازمة لخدمة الدين العام⁽¹⁰⁾ . وكذلك يعرف على أنه قدرة الحكومة على تمويل انفاقها العام دون المساس بقدرتها على خدمة ديونها في الحاضر أو المستقبل ، أي أنه الحد الأعلى لمستوى الدين العام والذي يمكن ان تصل اليه الحكومة من دون تعرض قدرتها الائتمانية للخطر أو فقدانها⁽¹¹⁾ . ويتم اللجوء لزيادة الانفاق وتخفيض الضرائب والرسوم كحل داخلي تدعم الاقتصاد وتقويه حتى لا يتأثر بالصدمات وهذه الزيادة و الانخفاض تتطلب حيزا ماليا متاحا للدولة يمكن من خلاله تنفيذ هذا الاجراء إذ أن محدودية الحيز المالي تعكس ارتفاع الدين العام للدولة وعندها تواجه الدولة مخاطر فقدان القدرة في النفاذ للأسواق أي عند حدوث عجز مؤقت في الموازنة العامة و لا توجد مساحة كافية تضطر الدولة للاقتراض والتعرض للمديونية وبذلك يعد الحيز لمالي خطة امنية للازمات وكذلك يعد وسادة الاقتصاد الامنية كونه عبارة عن ميزانية مالية وصور استثمارها تتمثل في مشاريع مالية محلية وايضا في تطوير بعض المشاريع الاخرى القائمة ويمكن قياس الحيز المالي من خلال العديد من المؤشرات النقدية والمالية وكما يلي⁽¹²⁾ :-

- مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي .
 - مؤشر نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الإجمالي .
 - مؤشر نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي .
 - مؤشر نسبة الاستدامة المالية الى الناتج المحلي الإجمالي .
 - مؤشر نسبة المعدل الادخاري الى الناتج المحلي الإجمالي .
 - مؤشر نسبة الاحتياطات الاجنبية الى الناتج المحلي الإجمالي .
 - مؤشر نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي .
- ويمكن القول إنه هناك علاقة بين الحيز المالي والوهم المالي فالحيز يعكس صورة فعلية للمستوى المالي للدولة من حيث الموارد والانفاق العام بينما يشير الوهم المالي الى صورة غير حقيقية أو مشوهة للمستوى المالي للدولة عن طريق

(¹⁰) Pater S .Heller ، “ Und-erstanding Fiscal Speace “ ، TMF Policy Discussion paper ، International Monetary Fund ، 2005 ، p3-6 .

(¹¹) Fabiano Bastos and Emilio Pinenda ، “ FISCAL Space of Brazilian states “ ، Inter – American Dwvelopment Bank ، Fiscal and Municipal Management Division (IFD/FMM) ، Institutions for Dwvelopment ، Discussion paper ، No.IDB-310-August ، 2013 ، p2-3 .

(¹²) صفاء علي حسين ، " الحيز المالي في العراق سيناريو مقترح لتعبئة الايرادات العامة نحو مشاريع البنى التحتية ، مجلة دراسات اقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد (43) ، 2020 ، ص 118،28،25 .

اجراءات مؤقتة مثل تقليل العجز المالي أو زيادة الانفاق على بعض القطاعات لإظهار صورة حسنة عن الاقتصاد ، كما يمكن القول إنه إذا كان هناك اختلاف كبير بين العجز المالي الفعلي و العجز المالي المتوقع من قبل الحكومة ، فهذا يعني قيام الحكومة بالتلاعب بالأرقام المالية لتحسين الصورة الاقتصادية للدولة . ومن ثم يستعمل تحليل الحيز المالي للكشف عن الوهم المالي ولضمان مصداقية وشفافية المعلومات المالية للحكومة، ولأن الحيز المالي ضمن مفهومه ترشيد للإنفاق العام أما الوهم المالي فيتخلله هدر في الانفاق العام سواء كان بتعدد انواع الضرائب أو عدم وضوح الاغراض التي توجه لها المنح الدولية أو الهدر الناجم عن التمويل بالدين العام وغيرها من انواع الوهم التي يتخللها الهدر وعدم الرشادة في الانفاق فلذلك يمكن اختيار الحيز المالي كمؤشر للوهم المالي .

4- الانضباط المالي

يعرف الانضباط المالي على انه مقياس للقدرات الادارية المالية الحكومية على المدى الطويل اي قدرة الحكومة على المحافظة على سلامة وصحة عملياتها المالية على المدى الطويل⁽¹³⁾ ؛ إذ يعمل الانضباط المالي على فرض قيود على جميع المجاميع الرئيسية كأجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام والتوازن المالي و بالتالي يصبح الاداء المالي بأفضل حالاته⁽¹⁴⁾ وللانضباط المالي العديد من القواعد والتي يمكن عدّها كمؤشرات لقياسه وكما يلي :-

- قاعدة النفقات العامة :- وهنا يتم قياس الانضباط المالي عن طريق استعمال النفقات العامة وذلك من خلال السيطرة على النفقات العامة والتي تعد الغرض الاساسي في كل موازنة لذلك يتم وضع العديد من القيود على النفقات العامة لغرض ترشيد النفقات الحكومية وتحديد أولويات الصرف الامر الذي يؤدي الى انخفاض في نمو النفقات الحكومية سنويا ، كما يتم اجراء مقارنة بين الانفاق المتوقع مع الانفاق المنفذ فإذا كان الانفاق الفعلي مساويا أو اقل من الانفاق المتوقع فهذا يعني وجود انضباط مالي و بالعكس⁽¹⁵⁾ .
- قاعدة عجز الموازنة :- وفقا لهذه القاعدة يتم تحديد مستوى امن للدين العام بحيث تستطيع الحكومة أن تتحملة دون أن يؤدي الى اثار اقتصادية وسلبية على الاقتصاد الوطني ، بحيث يتم تحديد نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يتجاوز (3%) و ذلك حسب معاهدة ماستريخت والتي اتبعتها اغلب دول العالم لتحقيق الاستدامة المالية⁽¹⁶⁾ .
- قاعدة الإيرادات العامة :- هنا يتم تحديد القيود العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة بغية الحد من الاعباء الضريبية المفرطة وتحسين تحصيل الإيرادات الفعلية كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أن طابعها الدوري يتبع الدورة الاقتصادية رواجاً وانكماشاً⁽¹⁷⁾ . فكما هناك قيود تفرض على النفقات العامة ، فالإيرادات العامة أيضاً هناك قيود تفرض عليها؛ ولأن النفقات العامة يتم تحديدها عن طريق مقدار الإيرادات التي تستطيع الحكومة الحصول عليها حيث يجب أن

(13) Yilin hou ، “ Fiscal Discipline as a capacity Measure of International Association of school and Institutes of Administration “ ، 2003 ، p3 .

(14) Ayps Kaya ، Huseyinsen ، “ How to Achieve and Sustian Fiscal Discipline in Turkey : Rising taxes Reducing Governmentl ? “ ، Romanian journal of fiscal policy ، vol(4) ، no(1) ، 2013 ، p1 .

(15) مهدي خليفة عبيد وطيبة عباس عبد ، “ الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزوجة في الاقتصاد العراقي ” ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، العدد (1) ، المجلد (4) ، 2023 ، ص226 .

(16) فراس تحرير محمد الجميلي و أسماعيل حمادي مجبل ، “ أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020) ” ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، العدد (5) ، المجلد (3) ، 2022 ، ص131 .

(17) عماد محمد علي و محمد شهاب احمد ، “ القواعد المالية بين متطلبات الانضباط و الواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (62) ، المجلد (15) ، 2018 ، ص109 .

لا تقل الإيرادات الضريبية عن الحد الذي يمكن الحكومة من القيام بواجباتها مع مراعات العبء الضريبي للاقتصاد ككل والذي يعبر عن الجزء المستقطع من الناتج المحلي الإجمالي الى الحكومة على شكل ضرائب اي لا يتجاوز العبء الضريبي الطاقة الضريبية من أجل المحافظة على الاستدامة المالية اللازمة لحصول الانضباط المالي (18).

● قاعدة الدين العام :- يمكن استعمال الدين العام كمؤشر لقياس الانضباط المالي ، فعندما يكون زيادة في الانفاق الحكومي وعدم انضباطه وفي ظل عدم كفاية الإيرادات العامة لتمويله فهنا يتم اللجوء الى الدين العام ، وزيادة الدين العام تؤدي الى زيادة العجز في الموازنة والذي يتطلب زيادة اكبر في النفقات العامة والإيرادات العامة وعدم القدرة على ضبطهما . أي انه يجب ان لا تتجاوز نسبة الدين العام 60%. ويمكن استعمال الانضباط المالي كمؤشر لقياس الوهم المالي فكما هو معروف انه بسبب تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وما يترتب عليه من زيادة في نفقاتها اصبح من الضروري تحقيق اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الانفاق العام ، فيجب على النفقات تحقيق الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها ، لأن النمو المستدام يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة واتجاهات الانفاق العام وضرورة تجنب الوهم المالي إذ لا توجد اي شفافية في الإيرادات العامة فتكون خفية وغير خاضعة للرقابة ومن ثم يؤدي الى زيادة وتوسع حجم الانفاق الحكومي دون أن يؤدي الى تحقيق الاهداف المطلوبة من عملية الانفاق العام . ومن أجل ان تكون السياسة المالية منضبطة يجب ان تكون ذا منظور و استراتيجي تمتد لعدة سنوات من خلال وضع خطط مالية منضبطة وبناء الموازنات العامة على اساس كمية الموارد المتوفرة وهذا يؤدي الى تحقيق الاستقرار خلال الدورات الاقتصادية وتحقيق الرشادة والكفاءة في الانفاق العام وتجنب الهدر و تبذير الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال وضع خطط مالية تتحدد فيها أولويات الانفاق العام تضمن افضل توزيع للموارد عن طريق الموازنة بين زيادة الانفاق العام في المدة الطويلة والموارد التي يتم خلقها في المستقبل (19).

المطلب الثاني // مفهوم ومؤشرات الاستدامة المالية

أولاً: - مفهوم الاستدامة المالية

يعد مفهوم الاستدامة المالية من المفاهيم المنتشرة وبشكل كبير، وعلى الرغم من ذلك ألا انه لا يوجد مفهوم أو تعريف محدد للاستدامة المالية ، فقد عرفت الاستدامة المالية على انها الحالة التي تستطيع فيها الحكومة أن تزيد من خلالها الفائض الأساسي (الابتدائي) ليس في الاجل القصير وانما في الاجل الطويل لغرض تغطية دينها الحالي ، أي حسب هذا المفهوم تكون السياسة المالية مستدامة إذا كانت القيمة الحالية لتدفق الإيرادات المتوقع (باستثناء دخل الفوائد) يتجاوز القيمة الحالية للنفقات المستقبلية المتوقعة (باستثناء مدفوعات الفوائد) أي ان معدل النمو للدين العام يجب أن يكون أقل من معدل الفائدة على المدى الطويل ومن ثم وحسب هذا التعريف يعد معدل نمو الدين العام المحدد الرئيس

(18) وليد عبد الحميد عايب ، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية " ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت – لبنان ، 2010 ، ص 119 .
(19) حسين فهجر فرج و عماد محمد علي عبد اللطيف ، " دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2016-004) " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (59) ، المجلد (16) ، 2018 ، ص 33 .

للاستدامة المالية وليس حجم الدين⁽²⁰⁾ . كما تعرف الاستدامة المالية على أنها الوضع الذي يمكن فيه للبلد بأن يفي بقيود ميزانيته وأن يستمر في خدمة ديونه دون أي تغيير جوهري في الإيرادات والنفقات في المستقبل⁽²¹⁾ . أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الاستدامة المالية على أنها القدرة على تحمل الديون بشرط تحقيق الملاءة المالية والتي تعني بدورها القدرة على سداد الديون عندما تكون الفوائض الأولية المستقبلية كبيرة بما يكفي لسداد الدين وأصل الدين والفوائد المترتبة على الدين أو بتعبير آخر أن الاستدامة المالية تركز على إدارة الدين العام أي يكون الدين العام محققا للاستدامة المالية عندما تتحقق القدرة على سداد الديون ، والذي يشمل القدرة على سداد القيمة الاساسية للدين العام مع الفوائد المترتبة عليه⁽²²⁾ . كما عرفت الاستدامة المالية على أنها قدرة الحكومات المالية على الوفاء بالتزاماتها لتوفير الخدمات العامة للسكان بشكل مستمر ووضعاً مالياً مرضياً للميزانية العامة ، أي أن هذا المفهوم يتضمن قدرة الحكومات المحلية على ضمان جانب الإنفاق في الميزانية العامة دون تحقيق عجز مالي كبير، الذي يعد شرطاً أساسياً للاستدامة المالية ، فالاستدامة لا تعني فقط ضرورة توفر دخل كافٍ، وإنما تشتمل على الطريقة التي يتم فيها الوفاء بالتزامات الدخل والنفقات بشكل يؤدي إلى توازن الميزانية وعدم التعرض إلى خطر انتهاكها⁽²³⁾ .

ثانياً :- مؤشرات الاستدامة المالية

1- مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

تلجأ كثير من الدول إلى الدين العام عندما تعجز عن توفير إيرادات كافية لتغطية نفقاتها لا سيما الإيرادات الضريبية ، ولأهمية هذا المصدر من الإيرادات أصبحت قضية استدامة الدين العام للدولة والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة من بين أكثر القضايا إثارة للجدل في الوقت الراهن؛ وذلك لأن إفراط الحكومات في الإنفاق العام الجاري الممول من الدين العام في الوقت الحاضر سيمثل عبئاً على المالية العامة للدولة في المستقبل، ومن ثم تتحمل الأجيال القادمة العبء الأكبر منه في المستقبل⁽²⁴⁾ .

فذلك يعد مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هو واحد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس القوة المالية للدولة، وهذا المعيار يتطلب حسب اتفاقية ماستريخت لعام 1992 أن لا تتجاوز نسبته في البلدان النامية (40%) وفي دول الاتحاد الأوروبي (60%) ووفقاً لهذا المؤشر يتميز الوضع المالي للدولة بعدم الاستقرار في الحالات الآتية:-

- عندما تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المعنية أعلى من معدل الدين العام في البلدان المناظرة له.
- عندما تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفع في البلد المعني فوق معدلاته التاريخية.

(²⁰) Def Dahlby , " Sustainable fiscal policy Alberta " , western Centre for Economic Research , Information Bulletin , 13 , March , 1993 , p1 .

(²¹) Carlos Diaz Alvarado and other's , " Fiscal sustainability in emerging Market countries with An Application to Ecuador " , Inter American development Bank , 2004 , p6 .

(²²) Charles Wyplosz , " Debt sustainability Assessment : The IMF Approach and Alternatives " , Graduate Institute of International studies – Geneva Economics , HEI working paper , No: 03 , 2007 , p3 .

(²³) Liubor Lysiak and other's , " Assessment of financial sustainability of the local budgets : case of Ukraine " , public and Municipal finance , 9(1) , 2020 , p49 .

(²⁴) النجاح حكمت الحازيمه وعلاء الدين الطراونة ، " استدامة الدين العام في الاردن " ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد (7) ، العدد (2) ، 2020 ، ص 124 .

- أن تكون هناك حاجة الى تغيير كبير في السياسة المالية للمحافظة على نسبة مستقرة من الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁵⁾.

2- مؤشر Blanchard * (مؤشر الفجوة الضريبية)

على الرغم من سهولة التفسير التي يتمتع بها مؤشر (Buiter) فإنه من الصعب الحصول على معلومات دقيقة لصافي الثروة الحكومية، وبعد ذلك وفي عام 1990 تمكن (Blanchard) من التغلب على هذه المشكلة وذلك من خلال العمل على اجراء التغييرات اللازمة في السياسات المطلوبة للمحافظة على نسبة الدين الحالية⁽²⁶⁾. يستعمل هذا المؤشر لمعرفة الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية من خلال الحفاظ على نسبة مقبولة من الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي، ويحتسب من خلال مقارنة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الإجمالي مع نسبة حصيللة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁷⁾. ويتم احتساب نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي كما يلي :-

" نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج الحقيقي) X نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي " ⁽²⁸⁾.

وهناك طريقة لحساب مؤشر الفجوة الضريبية من خلال مقارنة نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي مع نسبة الحصيللة الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي وبحسب الصيغة الآتية⁽²⁹⁾ :-

$$\text{مؤشر الفجوة الضريبية} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{Gdp}} - \frac{\text{الإيرادات الضريبية}}{\text{Gdp}}$$

وكثيرا ما يلاحظ أن نسبة الضرائب الفعلية والتي يتم تحصيلها سنويا (الإيرادات الضريبية المتاحة سنويا) لا تكفي لتمويل اعباء الانفاق العام مما يؤدي الى البحث عن مصادر تمويل أخرى ، ويعمل هذا المؤشر على معرفة أهم التغيرات بأحد من اهم المتغيرات الأساسية لتمويل اعباء الانشطة الحكومية وأحد العناصر الأساسية في تنفيذ السياسة المالية العامة ألا انها لا تمثل شرط اساسي للحكم على استدامة المالية العامة⁽³⁰⁾.

⁽²⁵⁾ Khalaf Mohammed Hamed and other's , " The Impact of some financial on the financial Sustainability of Iraq " ,Eurasian Journal of History Geography and Economic ,vol(19) , Iss(2795-7659) , 2023 , p22 .

⁽²⁶⁾ Nigel Chalk , previous source , p7 .

⁽²⁷⁾ Nizar Kazem sabah Al-khikani and Mayada Hassan Rahim , " Financial Sustainability Economic Groth in Iraq " , Al-Qadisiyah Journal for Adminstrative and Economic Sciences , vol (24) , Iss (1) , 2022 , p .

⁽²⁸⁾ عمرو هشام محمد و عماد حسن حسين ، " متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (55) ، ص 150 .

⁽²⁹⁾ ميادة حسن رحيم الشباني ، " الاستدامة المالية واثرها في الأداء الاقتصادي (العراق و الجزائر حالة دراسية) " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2021 ، ص 26 .

⁽³⁰⁾ Nizar Kazem sabah Al-khikani and Mayada Hassan Rahim , previous source , P .

(*) Blanchard هو عالم اقتصاد من فرنسا ولد عام 1948 ، عضو في الاكاديمية الامريكية للفنون والعلوم .

المطلب الثالث // قياس أثر الوهم المالي على الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي

أولا :- توصيف النموذج القياسي

الجدول (1)

توصيف متغيرات الانموذج القاسي

رمز المتغير	اسم المتغير	المؤشر	نوع المتغير
DGDP	نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي	الاستدامة المالية	تابع
GT	الفجوة الضريبية	الاستدامة المالية	تابع
CA	دقة تخصيص الانفاق العام	الوهم المالي	مستقل
OG	إنتاجية الانفاق العام	الوهم المالي	مستقل
DF	الانضباط المالي (نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي)	الوهم المالي	مستقل
TR	الحيز المالي (نسبة الايراد الضريبي للناتج المحلي الإجمالي)	الوهم المالي	مستقل

ويتم ذلك من خلال تقدير العلاقة بين (دقة تخصيص الانفاق العام، إنتاجية الانفاق العام، الانضباط المالي ، الحيز المالي (كمتغيرات مستقلة تمثل مؤشرات الوهم المالي و (نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ، الفجوة الضريبية) كمتغيرات تابعة تمثل مؤشرات الاستدامة المالية وسيتم تناول تأثير المتغيرات المستقلة على كل متغير تابع وفق دالتين و كما يلي :-

- دالة مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي

$$DGDP = B0 + B1(CA) + B2(OG) + B3(DF) + B4(TR) + U_i$$

- دالة مؤشر الفجوة الضريبية

$$GT = B0 + B1(CA) + B2(OG) + B3(DF) + B4(TR) + U_i$$

تم اعتماد بيانات نصف سنوية (semi-annual) وباستعمال برنامج الافيز (Eviews.12) إذ تم استعمال اختبار الاستقرارية (Stationarity tests) واختبار التكامل المشترك (C0-integration) وانموذج الانحدار الذاتي لفترات

الابطاء الموزع (ARDL) بهدف الوصول الى نتائج اكثر واقعية ومنسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية لاختبار و تحليل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة .

ويمكن توضيح العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات كما يلي :-

- أ- يرتبط المتغير التابع الأول من متغيرات الاستدانة المالية (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي) بعلاقة طردية مع مؤشر الوهم المالي (الانضباط المالي) ممثلاً بنسبة العجز الى الناتج و بعلاقة عكسية مع باقي مؤشرات الوهم المالي (دقة تخصيص الانفاق العام ، إنتاجية الانفاق العام ، الحيز المالي ممثلاً بنسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي) .
- ب- يرتبط المتغير التابع الثاني من متغيرات الاستدانة المالية (الفجوة الضريبية) بعلاقة طردية مع مؤشر الوهم المالي (الانضباط المالي) و بعلاقة عكسية مع باقي مؤشرات الوهم المالي (دقة تخصيص الانفاق العام ، إنتاجية الانفاق العام ، الحيز المالي) .

ثانياً :- تقدير الانموذج القياسي

1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة، اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول وكما يأتي: -

الجدول (2)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للانموذج القياسي في العراق

العراق							
المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الأول		
		A	B	Non	A	B	Non
DGDP	I(0)	-13.79*	-11.29*	-8.14*			
GT	I(0)	-5.01*	-5.11*	-1.53*			
CA	I(1)	-1.75	-1.49	-0.83	-10.28**	-9.29**	-1.77
OG	I(0)	-4.36*	-4.65*	-4.35*			
DF	I(1)	-1.58	-1.34	-1.53	-3.59*	-3.59*	-3.76*

TR	I(0)	-2.78*	-2.62*	-0.62*			
----	------	--------	--------	--------	--	--	--

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط .

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام .

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام .

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 1% .

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 5% .

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12 .

نلاحظ من الجدول (2) ان السلاسل الزمنية لعينة الدراسة العراق وللمتغيرات التابعة (GT ، DGDP) نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي و حجم الفجوة الضريبية والتي تمثل الاستدامة المالية استقرت عند المستوى سواء بوجود قاطع أو قاطع و اتجاه عام أي انها خالية من جذر الوحدة و لا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى (1%) وهي متكاملة من الدرجة I(0) .

أما المتغيرات المستقلة والتي تمثل الوهم المالي و المتمثلة ب (CA ، OG ، DF ، TR) فلم تستقر جميعا بالمستوى ، فمن خلال الاختبار تبين أن (OG ، TR) والتي تمثل إنتاجية الانفاق العام و الحيز المالي كانت مستقرة عند المستوى سواء بوجود قاطع أو قاطع و اتجاه عام أي انها خالية من جذر الوحدة و لا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى (1%) ومتكاملة من الدرجة I(0) ، أما المتغيرات المستقلة الأخرى (CA ، DF) والتي تمثل دقة تخصيص الانفاق العام و الانضباط المالي فأنها لم تستقر في المستوى لذلك تم الاختبار بعد أخذ الفرق الأول (First Difference) للسلسلة الأصلية سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام وستكون متكاملة من الدرجة I(1) وتبين انها استقرت عند مستوى (1% ، 5%) . وبعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قمنا بتقدير وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بالوهم المالي والاستدامة المالية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واجراء اختبار الحدود ومجموعة من الاختبارات الأخرى التي من شأنها ايصالنا الى تقدير سليم لمعالم العلاقة المراد تقديرها.

2- اختبار انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

أ- دالة مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في العراق

• تقدير العلاقة الدالية

تم اجراء تقدير للدالة (الانموذج) وبمدي ابطاء زمني وقد تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة في الانموذج لتحققها للاستقرار عند المستوى والفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك تم الحصول على انموذج خال من المشاكل القياسية ، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (3) ، إذ بلغت قيمة (R-squared) (0.95) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (95%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ، كما بلغت قيمة Adjusted R-squared (0.91) ، أما الانموذج فمعنوي إذ كانت قيمة (F) المحتسبة (28.885) وهي معنوية عند مستوى (5%) ،

كما ان قيمة (Durbin-Watson stat) البالغة (2.554813) تفسر ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ، ومع معنوية الانموذج عند (5%) اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) .

الجدول (3)

تقدير العلاقة الدالية بأنموذج (ARDL) في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP(-1)	0.423415	0.076153	5.560038	0.0000
CA	-98.03366	40.77852	-2.404052	0.0255
CA(-1)	-65.95594	20.63851	-3.195771	0.0043
CA(-2)	33.59516	13.67209	2.457207	0.0228
OG	-0.977438	0.524022	-1.865262	0.0762
OG(-1)	0.198765	0.527086	0.377103	0.7099
OG(-2)	-1.101789	0.598545	-1.840778	0.0798
DF	0.404244	0.430625	0.938737	0.3585
DF(-1)	0.270724	0.479375	0.564745	0.5782
DF(-2)	0.365609	0.417695	0.875302	0.3913
TR	195.5225	152.9541	1.278308	0.2151
TR(-1)	-206.5955	177.6972	-1.162627	0.2580
TR(-2)	176.9950	147.9452	1.196355	0.2449
R-squared	0.95	Adjusted R-squared		0.91
F-statistic	28.885	Durbin-Watson stat		2.554813
Probability	(0.000)			

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews 12

• اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test)

لمعرفة وجود أو عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات باستعمال اختبار الحدود كما في الجدول رقم (4) ، والذي يبين قيمة (F) المحتسبة و البالغة (14.65042) وهي اكبر من (F) الجدولية العظمى و الصغرى عند مستوى (5%) وعليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) و نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (4)

اختبار الحدود للأنموذج المقدر في العراق

ARDL Bounds Test		
Test Stat.	Value	K
F-statistic	14.65042	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
10 %	3.03	4.06
5 %	3.47	4.57
2.5 %	3.89	5.07
1 %	4.4	5.72

المصدر:- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج EViews 12

• اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

- مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

للتأكد من خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (5).

الجدول (5)

اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.364773	Prop . F	0.2794
Obs*R-squared	4.522121	Prob. Chi-Square	0.2794
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.946688	Prob. F	0.5309
Obs*R-squared	13.92935	Prob. Chi-Square	0.4550
Scaled explained SS	6.035390	Prob. Chi-Square	0.9656

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (5) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط الذاتي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي لأن قيمة اختبار (F) و (Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية عند مستوى (5%) .

• اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل (Error Correction Model (ECM)
يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل والقصير، وبعد اجراء اختبار (ECM) تم الحصول على النتائج الاتية:

الجدول (6)

اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل في العراق

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	136.9618	17.40694	7.868227	0.0000
D(CA)	-98.03366	27.33000	-3.587035	0.0017
D(CA(-1))	-33.59516	11.64383	-2.885232	0.0089
D(OG)	-0.977438	0.345070	-2.832575	0.0100
D(OG(-1))	1.101789	0.360836	3.053435	0.0060
D(DF)	0.404244	0.339459	1.190846	0.2470
D(DF(-1))	-0.365609	0.312078	-1.171531	0.2545
D(TR)	195.5225	116.8906	1.672696	0.1092
D(TR(-1))	-176.995	114.2296	-1.549467	0.1362
CointEq(-1)*	-0.576585	0.061744	-9.338356	0.0000
EC = DGDP - (-226.1497*CA -3.2614*OG + 1.8047*DF + 287.7667*TR)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
CA	-226.1497	57.92198	-3.904385	0.0008

OG	-3.261381	1.262361	-2.583556	0.0173
DF	1.804725	0.611557	2.951032	0.0076
TR	287.7667	232.8738	1.23572	0.2302

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من النموذج في الاجل القصير ان معلمة (CA) (دقة تخصيص الانفاق العام) ذات علاقة سالبة اي ارتبطت بعلاقة عكسية مع نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي (DGDP) ومعنوية عند مستوى 5% ، أي ان زيادة في دقة التخصيص للأنفاق العام يؤدي الى خفض نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي بنسبة (98.03366) فكلما اقترب الانفاق الفعلي من الانفاق المخطط كلما كانت هناك امكانية اكبر على تنفيذ الخطط الاقتصادية ونجاحها وبذلك يمكن للحكومة ان تفعل دور الضرائب بما يحقق لها مورد مالي يرفد موازنتها ،ويقلل الاعتماد على القروض في تمويل الموازنة وهذا ما يتيح للحكومة امكانية تسديد الدين وفوائده ومن ثم تقليل نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي ، كما ان معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.97) ، أما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة أي ارتبطت بعلاقة طردية مع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بمعنى أي زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي . وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة) فهي ذات قيمة موجبة بمعنى ان أي زيادة في نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي .

، أما معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) فهي أيضا ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (3.261381) وهذا يعني انه عندما يكون الانفاق العام غير منتج فانه يتم توجيه القسم الأكبر من الانفاق العام نحو أمور استهلاكية غير منتجة مما يؤدي الى مزيد من الإيرادات وفي حال عدم كفايتها يتم التوجه نحو الدين العام ، أما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) ذات قيمة موجبة بمعنى ان زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.804725) ، وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي) ذات قيمة موجبة بمعنى ان زيادة نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وهذا مخالف للنظرية والتي تقتضي ان تكن العلاقة عكسية ومن الممكن ان يكون السبب في هذه المخافة هو صغر حجم الإيرادات الضريبية مقارنة بالإيرادات العامة في العراق. ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف (CointEq) بلغت (0.576585) إذ ظهر بقيمة معنوية وسالبة ، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الاجل ، أما في الاجل الطويل فإنه لا يمكن التفسير وذلك لان المؤشرات ليس لها تأثير معنوي إذ ظهرت بمستوى معنوية اعلى من (5%) مما يدل على اقتصار دورها فقط في الاجل الطويل والذي قد يكون بسبب الانفاق العام عادة يرتبط بمتغيرات سنوية بالأجل القصير أو المتوسط اكثر من تأثره بمتغيرات طويلة الاجل فكما هو معروف ان الانفاق العام يعتمد على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية انية . ما عدا معلمة إنتاجية الانفاق العام ارتبطت بعلاقة توازنه طويلة الاجل إذ ظهرت بمستوى معنوية اقل من (5%).

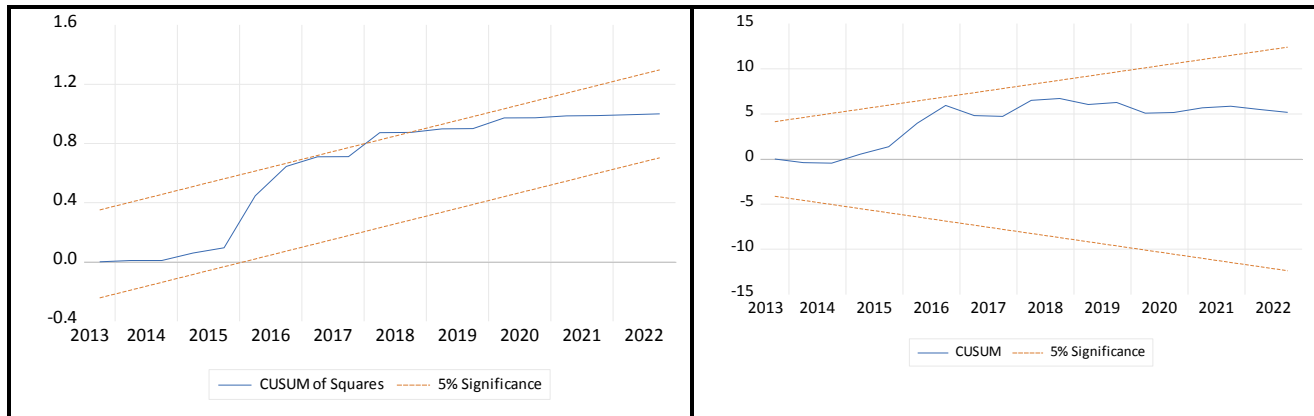
• اختبار جودة الانموذج

• اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الآتي:-

الشكل (1)

الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي في العراق



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews

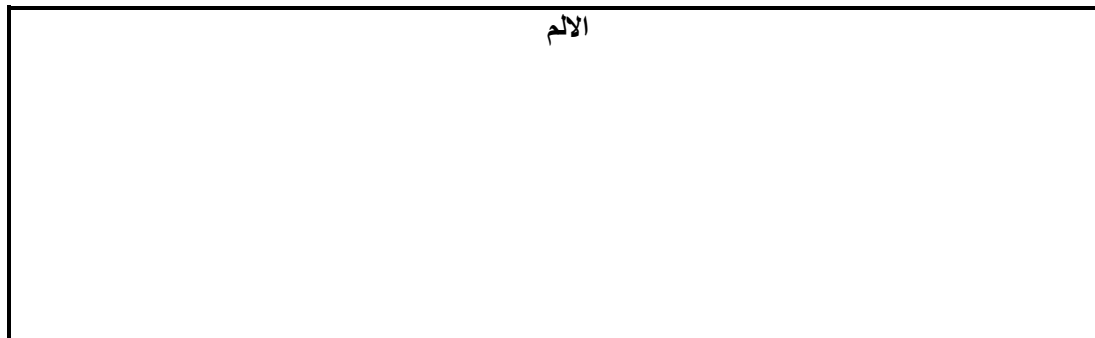
يلاحظ من الشكل اعلاه ان إحصاءات اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلية عبر الفترة الزمنية محل الدراسة ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل.

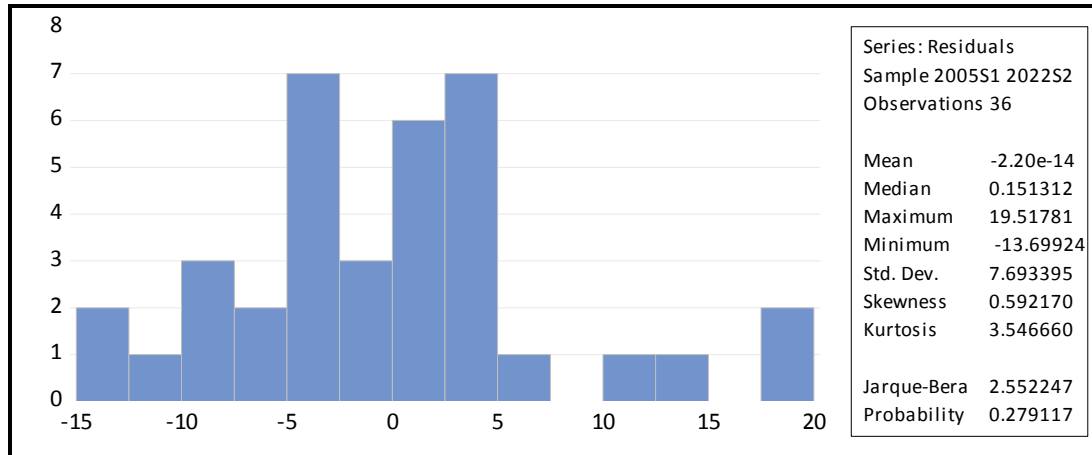
• اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وفقا لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (2.55) غير معنوية عند مستوى (5%) كما أوضحت الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.27) وهذا يعني ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل (2)

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera





المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews

ب:- دالة مؤشر الفجوة الضريبية في العراق

• تقدير العلاقة الدالية

تم اجراء تقدير للدالة (الانموذج) وبمدتي ابطاء زمني وقد تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة في الانموذج لتحقيقها للاستقرار عند المستوى والفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك تم الحصول على انموذج خال من المشاكل القياسية ، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (7) ، إذ بلغت قيمة (R-squared) (0.95) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (95%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ، كما بلغت قيمة (Adjusted R-squared) (0.94) ، أما الانموذج فمعنوي إذ كانت قيمة (F) المحتسبة (28.885) وهي معنوية عند مستوى (5%) ، كما ان قيمة (Durbin-Watson stat) البالغة (2.202654) تفسر ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ، ومع معنوية الانموذج عند (5%) اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) .

الجدول (7)

نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الفجوة الضريبية العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GT(-1)	0.442045	0.173429	2.548852	0.0171
CA	13.76532	2.391665	5.755537	0.0000
CA(-1)	-3.322796	3.76406	-0.882769	0.3855
OG	-0.110210	0.065641	-1.678980	0.1051
OG(-1)	0.033869	0.076722	0.441446	0.6625
DF	-0.627185	0.05581	-11.23789	0.0000

DF(-1)	0.359379	0.102651	3.500994	0.0017
TR	-98.20749	22.51394	-4.362074	0.0002
TR(-1)	43.13674	23.61139	1.826946	0.0792
C	17.34753	6.610974	2.624051	0.0144
GT(-1)	0.442045	0.173429	2.548852	0.0171
CA	13.76532	2.391665	5.755537	0.0000
R-squared	0.95	Adjusted R-squared		0.94
F-statistic	58.570	Durbin-Watson stat		2.202654
Probability	(0.000)			

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews

• اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test)

لمعرفة وجود أو عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات باستعمال اختبار الحدود كما في الجدول رقم (8) ، والذي يبين قيمة (F) المحتسبة و البالغة (15.78647) وهي اكبر من (F) الجدولية العظمى و الصغرى عند مستوى (5%) وعليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) و نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (8)

اختبار الحدود للأنموذج المقدر في العراق

ARDL Bounds Test		
Test Stat.	Value	K
F-statistic	15.78647	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
10 %	3.03	4.06
5 %	3.47	4.57
2.5 %	3.89	5.07
1 %	4.4	5.72

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews

• اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

- مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

للتأكد من خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (9).

الجدول (9)

اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	2.244607	Prop . F	0.1261
Obs*R-squared	5.447858	Prob. Chi-Square	0.0656
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	2.077546	Prob. F	0.0730
Obs*R-squared	13.7819	Prob. Chi-Square	0.0876
Scaled explained SS	6.558033	Prob. Chi-Square	0.5850

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (9) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار (F) و (Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) إذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الأخطاء .

• اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل (Error Correction Model (ECM)

يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل والقصير، وبعد اجراء اختبار (ECM) تم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول (10)

اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل لدالة حجم الفجوة الضريبية في العراق

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	17.34753	4.484576	3.868266	0.0007
D(CA)	-13.76532	1.738411	-7.918332	0.0000
D(OG)	-0.11021	0.052693	-2.09157	0.0464
D(DF)	0.627185	0.047291	13.2623	0.0000
D(TR)	-98.20749	17.65684	-5.562009	0.0000
CointEq(-1)*	-0.557955	0.138116	-4.039774	0.0004

EC = GT - (18.7157*CA -0.1368*OG +0.4800*DF -98.7010*TR)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
CA	18.71569	3.359169	5.571525	0.0000
OG	-0.136824	0.119763	-1.142455	0.2637
DF	-0.479977	0.074762	-6.420097	0.0000
TR	-98.701	29.74621	-3.318104	0.0027

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج في الاجل القصير ان معلمة (CA) (دقة تخصيص الانفاق العام) ذات علاقة سالبة اي ارتبطت بعلاقة عكسية مع حجم الفجوة الضريبية ومعنوية عند مستوى 5% ، أي ان زيادة في دقة تخصيص الانفاق العام تؤدي الى خفض الفجوة الضريبية بمقدار (13.76532) ، ومن ثم ضعف الاستدامة المالية وهدر الموارد المتاحة ، كما ان معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (0.11021) أما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة أي ارتبطت بعلاقة طردية مع حجم الفجوة الضريبية بمعنى أي زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة حجم الفجوة الضريبية بمقدار (0.627185) . وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة سالبة بمعنى ان أي زيادة في نسبة الإيرادات الضريبية تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (98.20749) .

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف (CointEq) بلغت (0.557955) معنوية وسالبة ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (55%) . وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الاجل ، أما في الاجل الطويل فإنه لا يمكن التفسير لمعلمة إنتاجية الانفاق العام وذلك لأنه ليس لها تأثير معنوي إذ ظهرت بمستوى معنوية اعلى من (5%) مما يدل على اقتصر دورها فقط في الاجل القصير والذي قد يكون بسبب الانفاق العام عادة يرتبط بمتغيرات سنوية بالأجل القصير أو المتوسط اكثر من تأثره بمتغيرات طويلة الاجل فكما هو معروف ان الانفاق العام يعتمد على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية انية ، أما باقي المتغيرات وهي دقة تخصيص الانفاق العام والانضباط المالي والحيز المالي ظهرت بمعنوية اقل من (5%) مما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل .

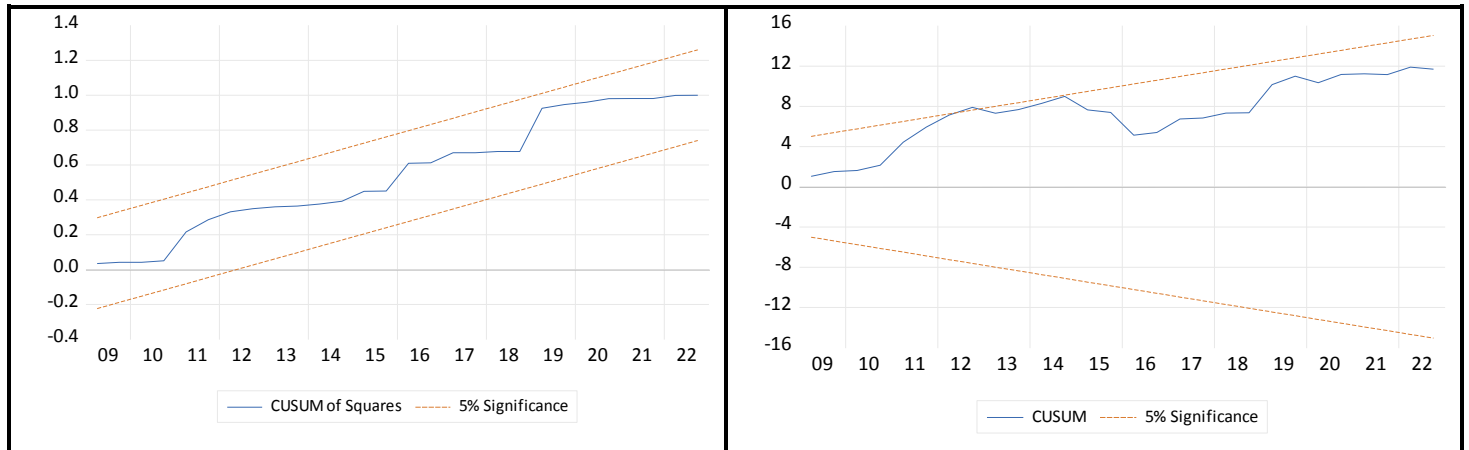
اختبار جودة الانموذج

• اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة حجم الفجوة الضريبية للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعأودة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

الشكل (3)

الاستقرار الهيكلي لدالة حجم الفجوة الضريبية في العراق



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews

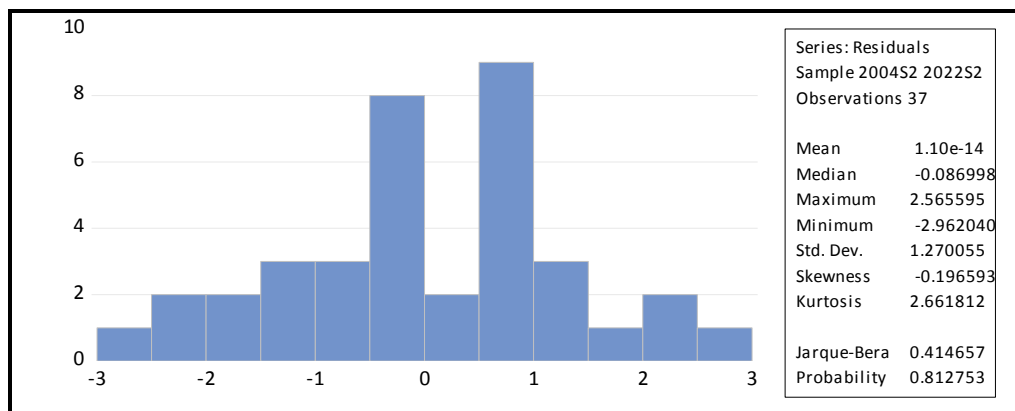
يلاحظ من الشكل اعلاه ان احصاءات اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) إذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل.

• اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وفقا لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (0.41) غير معنوية عند مستوى (5%) كما أوضحته الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.81) وهذا يعني ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل (4)

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1. إنَّ الوهم المالي هو حالة ناتجة عن عدم دقة وشفافية المعلومات بخصوص النفقات والإيرادات (المعلومات المالية)، إذ يتم تبني سياسات مالية غير مدروسة مما يسبب ظهور فجوة كبيرة بين الموازنة المخططة والميزانية الفعلية وبالتالي يدفع الحكومة نحو الاقتراض غير المدروس مما يؤدي الى عدم تحقق الاستدامة المالية.
2. تم اثبات فرضية البحث بأن للوهم المالي تأثيرا أساسيا ومباشر على الاستدامة المالية فمن خلال نتائج التحليل ومع تحقق مؤشرات الوهم المالي انعدمت الفرص لتحقيق الاستدامة المالية.
3. إن الوهم المالي يؤدي الى انخفاض إنتاجية الانفاق العام أو انعدامها وبالتالي يؤدي الى زيادة الاقتراض لسد الزيادة في الانفاق العام وبالتالي لا تتحقق الاستدامة المالية.
4. ارتفاع نسب الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي؛ وهذا يعد سببا أساسيا في ظهور العجز المالي.

التوصيات

1. ضرورة الإعلان عن كافة المعاملات المالية التي تقوم بها الدولة، فيجب ان تتوفر تقارير مفصلة عن النفقات والإيرادات العامة أي الموازنة العامة للدولة من اجل ان تتوفر صورة واضحة المعالم للأفراد والذين يمثلون المتلقي الرئيس للخدمات العامة للدولة.
2. اعتماد أساليب حديثة لأعداد الموازنة العامة للدولة يتم من خلالها الربط بين الأهداف التي يرجى تحقيقها والاعتمادات التي يجب ان تخصص من اجل تقليل الهدر في المال العام.
3. العمل على تفعيل إجراءات الانضباط المالي من خلال وضع حدود لكل من الإيرادات والنفقات والعجز المالي من اجل الحد من الوهم المالي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية.
4. العمل على تفعيل قانون الضرائب بشكل أكثر فعالية وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة من اجل التقليل من حجم الفجوة الضريبية، ولاسيما الضرائب المباشرة لان في هذا النوع من الضرائب يشعر الافراد بحجم الأعباء التي يقومون بتحملها بالإضافة الى ذلك تتوفر المقدرة على معرفة حجم الإيرادات وألى أي خدمات يتم توجيهها.